نشرة توعوية يصدرها
معهد الدراسات المصرفية
دولة الكويت
يوليو 2011 – العدد الثاني عشر

إضاءات

أسعار صرف العملات

يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدول، سواء كان ذلك النشاط تجارياً أو استثمارياً، حيث يحتل سعر الصرف مركزاً محورياً في السياسة النقدية، بسبب استخدامه كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدولة، من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي مثل الاستثمار، درجة الانفتاح على التجارة الدولية، التدفقات الرأسمالية وتطور القطاع المالي.

محاور العدد:

- تعريف سعر الصرف
- تطور نظام سعر الصرف
- أنواع الصرف
- تحديد أنظمة الصرف
- المعايير التي تحكم اختيار نظام سعر الصرف
- الأطراف الأساسية في سوق الصرف
- أنواع سعر الصرف وكيفية قياسه
- أدوات سعر الصرف
- أهداف سعر الصرف
- العوامل المؤثرة في سعر الصرف

كما أن عرض العملة المحلية يعتمد بالدرجة الأولى على السياسات النقدية للدولة. فنظريا يفترض أنه كلما زاد المعروض من النقد لعملة ما كلما أدى ذلك لظروف شبيهة بظروف التضخم، ويؤدي هذا إلى انخفاض سعر العملة، والعكس صحيح .ولكن من المهم الإشارة إلى أن السياسات النقدية بوجه عام التي تتبعها الدولة يتوقف عليها الأثر النهائي لزيادة أو تخفيض المعروض من النقد على سعر صرف العملة .

ومن ناحية أخرى فإن تخفيض سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى زيادة تدفق رأس المال الأجنبي والاستثمارات والتحويلات مما يحسن من وضع الحساب الجاري وبالتالي تحسن وضع ميزان المدفوعات الكلي في الدولة.

المصادر:

- سياسات وترتيبات أسعار الصرف
- سعر الصرف – ويكيبديا
- سياسات أسعار الصرف – المعهد العربي للتخطيط
- أسعار الصرف – د/ صلاح الدين حامد

معهد الدراسات المصرفية
INSTITUTE OF BANKING STUDIES

ص.ب 1080 الصفاة – 13011 الكويت
P.O.Box 1080 Safat 13011 Kuwait
هاتف: 22901100 965+ فاكس: 22466430 965+
بريد الكتروني: cs@kibs.edu.kw www.kibs.edu.kw

أسعار صرف العملات

تعريف سعر الصرف

توجد لكل دولة عملتها الخاصة التي تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تنشأ علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى العملات الدولية بل كل شخص يتنقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة الدولة التي يود الذهاب إليها ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف.

يعرف سعر الصرف Exchange Rate بأنه عدد وحدات عملة أجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية أو بالعكس، أي هو قيمة عملة بدلالة عملة أخرى. ويمكن أن يلعب سعر الصرف دورا مهما في تحسين أو الحفاظ على القدرة التنافسية الخارجية للبلد في مجال التجارة الخارجية ومن ثم الحد من العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الذي يمكن الوصول به إلى مستويات يمكن تحملها على المدى المتوسط دون التضحية بالنمو الاقتصادي. وهو يمثل أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي.

تطور نظام سعر الصرف

لقد تقيدت دول العالم في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى بنظام سعر الصرف الثابت المعتمد على قاعدة الذهب التي تعتمد تحديد قيمة العملة بالذهب مع المحافظة على قابلية تحويل العملة إلى ذهب وبالعكس وفقا لنظام بريتون ودز (الذي يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بالذهب)، وكان يسمح بالخروج عن قاعدة الذهب بصورة مؤقتة في حالات الطوارئ والحرب على أن تتم العودة إليها حالما تنتهي حالة الطوارئ، كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى ثم العودة في العام 1925، والتخلي عنها في العام 1931 ومن ثم تطورت إلى الربط القابل للتعديل في العام 1945. وفي بداية السبعينيات من القرن الماضي (انهيار نظام بريتون ودز في العام 1973) حل نظام التعويم على أثر السياسات المالية غير المتسقة التي اتبعتها البلدان الصناعية لاسيما الولايات المتحدة الأميركية التي اتبعت سياسات مالية ونقدية توسعية لتمويل حرب فيتنام، وتنقسم أسعار الصرف العائمة إلى أسعار صرف عائمة حرة لا تتدخل فيها السلطات النقدية وتسمح بأن يتحدد سعر الصرف على أساس قوى السوق، وأسعار صرف عائمة موجهة يتم التدخل فيها من قبل السلطات النقدية للمساندة.

أنواع الصرف

هناك نوعان من أنواع الصرف: الصرف النقدي، والصرف الآجل.

• الصرف النقدي

تتم فيها عملية تسليم واستلام العملات لحظة إبرام عقد الصرف، ويطبق سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وقد يتغير سعر الصرف باستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات والطلب عليها. وهناك سعران للصرف: سعر البيع (القيمة بالعملة الوطنية التي يطلبها البنك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية) وسعر الشراء (القيمة بالعملة الوطنية التي يدفعها البنك لك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية)، ويكون سعر البيع عادة أعلى من سعر الشراء.

عند تبادل العملات في مركز مالي معين، فقد يكون سعر عملتين مقابل بعضهما البعض غير متوفر ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلهما، ويتم ذلك

بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.

• الصرف الآجل

تتم فيها عملية تسليم واستلام العملات بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وتستعمل الشركات العاملة في التجارة الخارجية هذا النوع من الصرف لتفادي الأخطار الناتجة عن التقلبات المحتملة في أسعار صرف العملات، حيث يكون سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد هو سعر الصرف بغض النظر عن سعر الصرف لحظة تنفيذ العقد.

تحديد أنظمة الصرف

إن المقصود بنظام الصرف هو مجموعة القواعد التي

أسعار صرف العملات

تحدد دور كل من السلطات النقدية والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي، وقد عرف نظام الصرف نمطين أساسين هما:

• **أنظمة الصرف الثابتة**

وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة إما إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار مثل الدولار أو اليورو، وإما إلى سلة من العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين في الدولة. ومن أهم الأسباب التي تدفع الدولة لاعتماد سعر صرف ثابت هي لتخفيض المخاطرة أوعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل الانتاج والاستثمار والتجارة الدولية.

• **أنظمة الصرف المرنة أو التعويم**

يتحدد سعر الصرف في هذا النظام من خلال التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي ووفق بعض المؤشرات الاقتصادية. وقد تتبع الدولة نظام التعويم المدار حيث تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب في ميزان المدفوعات، أو تستخدم نظام التعويم الحر الذي يسمح لقيمة العملات أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب السوق، وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتحرر من قيود سعر الصرف، ويتميز بمرونته وقابليته للتعديل.

المعايير التي تحكم اختيار نظام سعر الصرف

1 - الحجم النسبي وتكامل التجارة، ربما تجد الدول الصغيرة أنه من المناسب أن ترتبط نقديا مع دولة كبيرة نسبيا وخاصة إذا كانت العلاقة التجارية كبيرة مع هذه الدولة.

2 - مرونة هياكل الاقتصاد.

3 - القدرة على امتصاص الصدمات سواء كانت منها الإسمية أو الحقيقية.

4 - تنوع هيكل الإنتاج/ الصادرات.

5 - التركز الجغرافي للتجارة.

6 - درجة التطور الاقتصادي/ المالي.

7 - استقرار ومصداقية عملة الركيزة.

الأطراف الأساسية في سوق الصرف

• **البنك المركزي**، الذي يتدخل للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، وتنفيذ أوامر الحكومات من جهة أخرى. ويكون هذا التدخل في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى.

• **البنوك التجارية والمؤسسات المالية**، والتي تتدخل في السوق لتنفيذ متطلبات عملائها أو لحسابها الخاص. حيث تقوم هذه المراكز بمعرفة متطلبات العملاء، ويقومون بالمقاصات، ويحولون الفائض من عرض أو طلب للعملات الصعبة.

• **سماسرة الصرف**، وهم وسطاء نشطون يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات.

أنواع سعر الصرف وكيفية قياسه

• **سعر الصرف الاسمي**

هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، أي سعر العملة الجاري. ويتم تحديده تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعا لتغير الطلب والعرض. وينقسم إلى سعر الصرف الرسمي (السعر المعمول به فيما يخص التبادلات التجارية الرسمية) وسعر الصرف الموازي (السعر المعمول به في الأسواق الموازية).

• **سعر الصرف الحقيقي**

هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وهو محسوب كمؤشر، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة.

• **سعر الصرف الفعلي**

يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.

أدوات سعر الصرف

• **تعديل سعر صرف العملة:** عندما ترغب السلطة في تعديل توازن ميزان المدفوعات فإنها تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها في حالة سعر الصرف الثابت. أما في حالة سعر الصرف العائم فإنها تعمل على

التأثير على تحسن أو تدهور العملة. وتستخدم سياسة تخفيض العملة على نطاق واسع لتشجيع الصادرات.

• **استخدام احتياطات الصرف:** في ظل أسعار صرف ثابتة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.

• **استخدام سعر الفائدة:** عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار هذه العملة.

• **مراقبة الصرف:** تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال.

• **إقامة سعر صرف متعدد:** يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق، وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.

أهداف سعر الصرف

1 - مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات. وعلى المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد له أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد.

2 - تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.

3 - توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية العاملة المختلفة.

4 - تنمية الصناعات المحلية: يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، مما يشجع الصادرات. كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

العوامل المؤثرة في سعر الصرف

1 - مستويات الأسعار النسبية: حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية ينخفض الطلب عليها ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض بحيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، والعكس صحيح.

2 - السياسات الضريبية: تؤثر في سعر الصرف كل من التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها)، لأن ذلك يزيد من الطلب على السلعة

المحلية.

3 - تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: زيادة الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها على المدى الطويل، وزيادة الطلب على الواردات تسبب في انخفاض قيمة العملة الوطنية.

4 - الإنتاجية: في حال كانت الدولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول، يمكن أن تنخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحاً، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع.

5 - ارتفاع معدلات الصرف للعملات الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه هذه العملات.

6 - الحروب والكوارث الطبيعية المؤثرة في الاقتصاديات الوطنية للدول، إذ يؤثر ذلك في اختلال قوة الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

7 - معدل التضخم: يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

8 - الديون الخارجية: تعد المديونية الخارجية واحد من الأعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني وقد تلجأ بعض الدول إلى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد عالية، الأمر الذي يجعل هذه الدول تسدد الفوائد لا الأقساط الأصلية وهذا يعني اختلال العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

9 - أسعار الفائدة: تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر الفرص الاستثمارية، يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف الاستثمار، مما ينشط الاقتصاد الوطني، ويؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى. وفي حال ارتفاع أسعار الفائدة يضعف التوجه للاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انخفاض النمو الاقتصادي وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

10 - التدخلات الحكومية في أسعار الصرف سواء المباشرة أو غير المباشرة.

إن سعر الصرف يحكمه قوانين العرض والطلب، فكلما زاد الطلب زاد سعر العملة وكلما قل الطلب قل سعرها،

أسعار صرف العملات